علي الراشد يعلن رفع الجلسة لغياب الحكومة

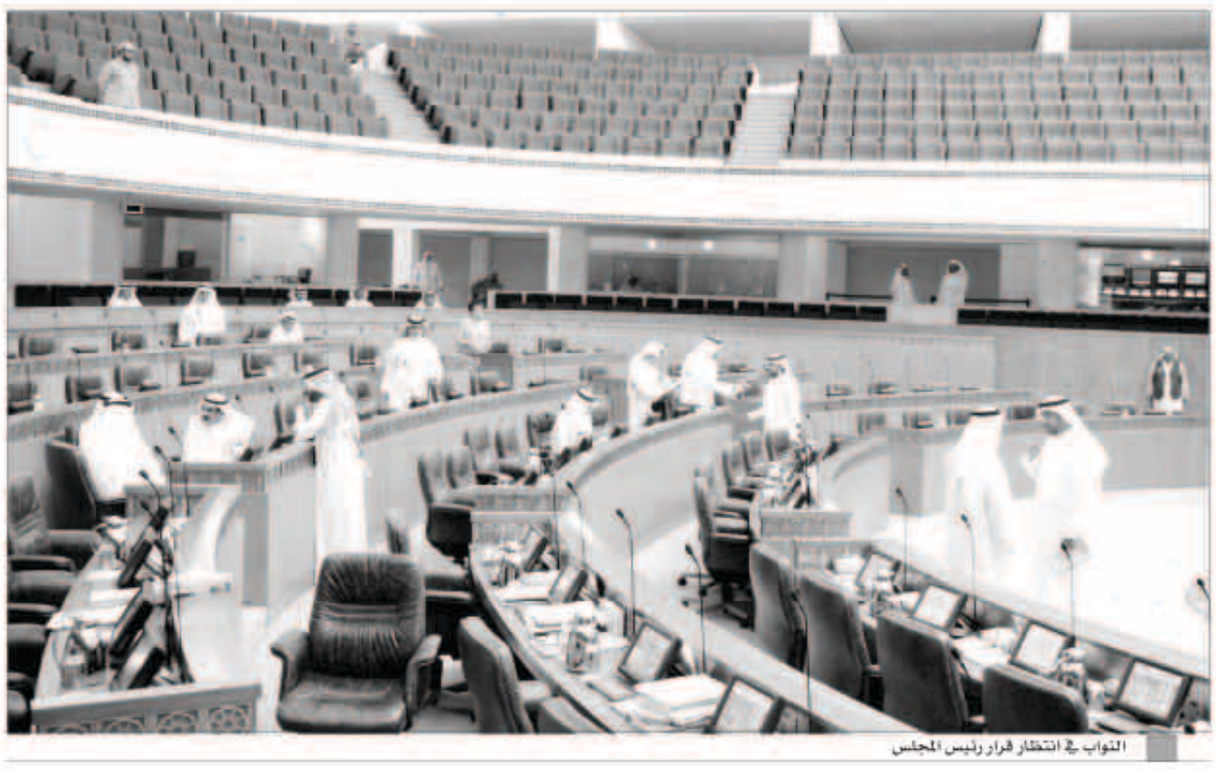
النواب في انتظار قرار رئيس المجلس

الحكومة تعلن استمرار الغياب عن الجلسات والنواب يرفعون راية العصيان

الاستقالة الجماعية للوزراء تفتح أبواب حل المجلس

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل

في تصعيد جديد بين السلطتين، وضعت الحكومة مجلس الأمة في أزمة بغيابها عن جلسة مجلس الأمة أمس، وذلك عقب تقديم استجوابين من 5 نواب لوزيري الداخلية الشيخ أحمد الحمود والنفط هاني حسين، وبدعم من أغلبية نواب المجلس، فيما تبقى الخيارات مفتوحة بين السلطتين.

وفي الوقت الذي رفع رئيس مجلس الامة علي فهد الراشد جلسة مجلس الامة أمس، «نتيجة لعدم حضور الحكومة»، أعلن الراشد في وقت لاحق عدم حضور الحكومة في جلسة اليوم أيضا من دون إبداء أسباب عدم حضورها، مشيرا إلى أنه من الممكن أن تكون استقالة النواب الجماعية هي السبب، مؤكدا في الوقت ذاته أنه لم يتم تحديد موعد مع سمو رئيس الوزراء لبحث المشكلة.

وكان من المقرر ان يناقش المجلس في جلسته أمس، عددا من البنود الواردة على جدول اعمال الجلسة ومنها المداولة الثانية على مشروع القانون في شأن الاستثمار المباشر في دولة الكويت وعلى مشروع القانون بتعديل بعض احكام القانون في شأن الاشراف على الاتجار في السلع وتحديد اسعار بعضها وغيرها من تقارير اللجان بشأن القوانين والاقتراحات.

أعلن رئيس مجلس الامة علي الراشد عن تبلغه بتقديم الوزراء استقالاتهم الى سمو رئيس الحكومة الشيخ جابر المبارك، مشيرا الى انه وبناء على ذلك فإن الحكومة لن تحضر جلسة مجلس الأمة غدا «اليوم»، أما جلسة المجلس الخميس فلم تبلغني الحكومة بشيء عنها.

وأضاف في رده على اسئلة الصحافيين ان استقالة الوزراء حق لهم، كما ان من حق المجلس استخدام ادواته الدستورية، مؤكداً ان هذه هي طبيعة العمل السياسي والبرلماني، لافتا الى ان الامور مازالت طيبة.

ونفى الراشد وجود اي لقاء جمعه مع رئيس الحكومة، قائلا: لا يوجد حتى الان اي ترتيب للقاء مع سمو الشيخ جابر المبارك.

وعن سبب اعتذار الحكومة عن حضور جلسة اليوم «امس»، قال: الاعتذار لا يكون مسبباً عادة لكن على ما يبدو فإن استقالة الوزراء التي لم يتم البت فيها هي سبب اعتذار الحكومة عن الحضور اليوم وغداً.

واستغرب النائب مبارك النجادة غياب الحكومة عن الجلسة، واصفاً هذا الاجراء بأنه «تصرف في غير محله».

واضاف في تصريح صحافي ان للمواطنين اسئلة عديدة حول ما يحدث في هذه الفترة، معربا عن اسفه لعدم انعقاد الجلسة التي كان مقررا لها انجاز قوانين مهمة كفيلة بحل مشاكل الشعب مثل زيادة القرض الاسكاني ومنح رواتب استثنائية للعسكريين وغيرها.

واذ استبعد النجادة رفع الحكومة كتاب «عدم التعاون» مع المجلس او استخدام المادة 106 لتعليق جلسات المجلس شهرا، فانه اكد انه كان على الحكومة الحضور الى الجلسة لبيان وجهة نظرها.

ورأى ان الاستجوابين المقدمين عاديين، وتقديمهما لا يعني ان المجلس معهما او ضدهما، وقال «مع اقراري بحق النائب في المساءلة، الا انني لم ار جديدا يستحق مساءلة وزير الداخلية.

وصف النائب د.صلاح العتيقي غياب الحكومة عن الجلسة بالغريب، متمنيا تراجعها عن هذا الموقف الغريب وحضور جلسة الغد «اليوم»، كي ننجز القوانين المهمة التي ينتظرها الشعب الكويتي.

اضاف: نحن تعاوننا مع الحكومة الى ابعد الحدود ولا اعلم سبب هذا الموقف الحكومي من المجلس وتساءل: هل تريد الحكومة تفريغ الدستور من محتواه؟ وهل يريدون ان نصمت على خسارة 2.2 مليار دولار من أموال الشعب؟

وقال العتيقي ان خمسة استجوابات قدمت في المجلس المبطل وقامت معها الحكومة ونجم عنها استقالة وزير المالية حينها مصطفى الشمالي، فما الذي تغير الآن؟

من جهته استغرب النائب الدكتور يوسف الزلزلة عدم حضور الحكومة جلسة الامس، ومن المفترض ان اية حكومة تصعد منصة الاستجواب وتفند المحاور، ولكن المفاجأة التي رأيناها ان هذه حكومة كرتونية.

وقال الزلزلة: ان الاستجوابات في المجلس المبطل كانت مباحة، متسائلا: من هو المجلس الحكومي، مجلسنا الذي يريد محاسبة الحكومة ام المجلس المبطل الذي يصعد الوزراء الى منصة الاستجواب باريحية.

وذكر الزلزلة: ان رئيس الوزراء لديه توجه تنموي لكن معه وزراء غير قادرين على الاداء، أيعقل عندما يقدم استجوابا، لا تحضر الحكومة الجلسات، يا سمو رئيس الوزراء قدموا استقالتكم الآن أتتك الفرصة للتعديل الحكومي، وتشكيل حكومة جديدة تتناغم مع اداء مجلس الامة، واذا بالفعل قدمت استقالتها، وطلبت استخدام المادة 106 يعني ان هذه الحكومة عاجزة والمجلس اثبت انه افضل من الحكومة، يا سمو رئيس الوزراء هذه فرصة من ذهب لتغيير الحكومة.

من ناحيته شدد النائب عبدالله التميمي على ان الهروب من مواجهة الاستجواب، لن يحمي وزير النفط هاني حسين، وسنطارده على تفريطه بمليارين في المحاكم، لان غرامة الداو هدر للمال العام.

وقال التميمي: ان الحكومة تضامنت مع وزير ساهم في هدر مال الشعب، واستخفت بلجنة التحقيق التي شكلت وكلفت بها لجنة حماية الاموال العامة البرلمانية، ومثل هذه الحكومة لا تستحق البقاء.

بدوره توعد النائب خالد الشليمي بتصحيح تعسف الحكومة في التعامل مع مجلس الامة، مشيرا الى ان رسالة الحكومة المتخاذلة وصلت ومع ذلك فإنها لا تشمن ولا نغني من جوع ولن تثنينا عن تحمل مسؤولياتنا وتفعيل ادوارنا.

اضاف ان نقول للحكومة ان مقاطعة الجلسة سواة وتخاذل، وما حصل يؤكد ان التقصير حكومي 100 في المئة ونحن سنواصل تحمل مسؤولياتنا وسنقدم تعديلا على اللائحة يجيز عقد الجلسات بهدف حضور الحكومة.

وجدد الشليمي استغرابه من غياب الحكومة وقال: هذا مجلس امة وليس بقالة تفتحها الحكومة متى تشاء وتقفلها متى تشاء.

من جهته اعتبر النائب نواف الفزيع عدم حضور الحكومة جلسة الامس استهانة بالغة بالادوات الدستورية، قلنا سابقا اننا ضد التعسف باستخدام الادوات، ولكن ازاء استجوابات قدمت، ولم يمنح المستجوبون الفرصة لابداء وجهة نظرهم، مستغربا: انسحاب الحكومة من الجلسة بمجرد تقديم الاستجواب، وما نراد ان الحكومة لا تريد للدستور ان يحترم، ولا تريد للسلطة التشريعية ان تمارس دورها.

وقال الفزيع في تصريح للصحافيين: كنت مع اوائل الذين قالوا ان هذه الحكومة ليست على وئام مع نتائج انتخابات الصوت الواحد، ومن حقنا ان نربط بين ما طلبه احد النواب السابقين باستدعاء رئيس الحكومة الى المحكمة، ونقول ان الحكومة ليست مع هوى المرسوم الاميري، ولا تريد ان يستمر الاداء الفاعل لنواب يمثلون العملية الديمقراطية، وهم يمثلون الطبقة الوسطى والاقليات التي كانت مهمشة والتي لم يكن لها ان تصل الى قبة البرلمان لولا صدور مرسوم الضرورة من سمو امير البلاد.

وذكر الفزيع: ان رئيس الحكومة صعد بنفسه المنصة في مجالس سابقة، ونحن اليوم لم نستجوب رئيس الحكومة، ولم نقدم استجوابا غير دستوري، ولم نتلفظ بألفاظ غير لائقة، ومع ذلك هذا جزاء الاحسان واشار الفزيع الى ان وزير الداخلية وصفه احد النواب السابقين بألفاظ يعف اللسان عن ذكرها، ولم تنبس الحكومة ببنت شفة، ولا حتى وزير الداخلية، وعندما مارسنا حقنا الدستوري، لم يعجب الحكومة، نحن استجوبنا وزير خدع رئيس الحكومة بحيثيات المفاوضات مع شركة «الداو»، ومرر عليه ملياري دولار بدلا من ان يكون هو المبادر بإقالته، ينسحب من اجل خدع الشعب الكويتي وليس رئيس الحكومة فحسب.

وخاطب الفزيع رئيس الوزراء: حكومتك تتآمر من اجل عدم التصديق على القوانين، ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وروولا دشتي يتآمران على القوانين ويدعيان ان هناك اخطاء في الصياغة والمضحك ان بعض القوانين صاغتها الحكومة، كفى مؤامرات يا سمو الرئيس من وارثك وكفى احباط هذا المجلس هو خيار الناس وفيه من خيار الناس، وكونك تسمح بهؤلاء الوزراء بمثل هذه الممارسات فاقول لك سوف ترتد عليك، نحن حبيبك كأبناء عوائل سواء في الانتخابات او غيرها، لا تخسر الاشخاص الذين يخشون على النظام، وان كان هناك من مستشاريك من يوحي اليك ان الامن والامان مع اعداء النظام، وصدقني كما اشتروا أو باعوا في ناصر المحمد راح يشترون ويبيعون فيك.

من ناحيته اكد النائب سعدون حماد ان عدم حضور الحكومة الجلسة ليس له مبرر وعليه الكثير من علامات الاستفهام، لافتا الى ان استجواب وزير النفط مستحق حيث ان غرامة الداو جريمة كبيرة وعدم حضور الحكومة وكأنه تضامن وتأييد على التعدي على المال العام، والذي لابد ان نعرف من هو المتسبب الرئيسي في توقيع العقد، ومن الذي سافر الى امريكا ودفع الغرامة، علما ان هناك لجنتين في مجلس الوزراء ومجلس الامة تحقق بهذه القضية وفي المقابل مبلغ الغرامة دفعة، مشيرا الى ان هناك علامات استفهام على الاستعجال من قبل وزير النفط.

واضاف حماد ان وزير النفط يعلم ان الاغلبية النيابية سوف تطرح الثقة فيه، فلماذا هذا التضامن من قبل مجلس الوزراء مع هذا الوزير الذي هو بالأصل «طاير».

واستغرب حماد من تعامل الحكومة مع المجلس الحالي حيث ان المجلس المبطل شهد 5 استجوابات، لان الحكومة كانت ضامنة ان الاغلبية معها ولا توجد طرح ثقة بالوزراء.

وبين حماد ان الوزير الذي لا يضمن نفسه عليه تقديم استقالته، علما باننا سنحيل تقارير لجان التحقيق الى النيابة، موضحا ان الاستجوابات المقدمة مستحقة والحكومة ليس لديها العذر بعد ان ابدى المجلس التعاون معها في بداية دور الانعقاد.

ولفت حماد إلى ان انتظار حكم المحكمة الدستورية لا يعني عدم تقديم نواب استجوابات، وهذا

حوار بين العمير والحريجي

... وحوار بين الزلزلة والصالح

التميمي: الهروب لن يحمي وزير النفط وسنطارده على تفريطه بمليارين في المحاكم

العتيقي: تعاونا مع الحكومة إلى أبعد الحدود ولا نعلم سبب موقفها من المجلس

النجادة: غياب الحكومة غريب و«تصرف في غير محله» وأستبعد رفع كتاب «عدم التعاون»

الزلزلة: المفروض صعود منصة الاستجواب وتفنيد المحاور وفوجئنا بحكومة كرتونية

الشليمي: رسالة الحكومة وصلت لكنها لن تثنينا عن تحمل مسؤولياتنا وتفعيل أدوارنا

الراشد استقبل رئيس الوزراء الإثيـ

الراشد مستقبلا رئيس الوزراء الاثيوبي

استقبل رئيس مجلس الأمة علي فهد الراشد في مكتبه امس رئيس وزراء الجمهورية الديمقراطية الفيدرالية الاثيوبية هيلي ماريام دسالين.

جرى خلال المقابلة بحث العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها في شتى المجالات، كما تطرق الجانبان حول آخر المستجدات والأوضاع على الساحتين الاقليمية والدولية، حضر المقابلة رئيس بعثة الشرف المرافقة للوفد المستشار بديوان سمو رئيس مجلس الوزراء الدكتور سالم الجابر الصباح وسفير دولة الكويت لدى الجمهورية الديمقراطية الفيدرالية الاثيوبية والمندوب الدائم لدى الاتحاد الافريقي راشد الهاجري.

كما استقبل الراشد في مكتبه رئيس العلماء والمفتي العام في البوسنة والهرسك حسين كفازوفيك ومدير الاوقاف بالمشيخة الاسلامية في البوسنة